



تقرير وصفي للقطاع الإقتصادي الفرعي

"الطباعة والنشر"

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الأردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية
قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

منى المزايذة

تموز 2011

قائمة المحتويات:

- 2..... ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (الطباعة والنشر)
- 4..... مقدمة
- 6..... أهم مؤشرات قطاع الطباعة والنشر

قائمة الجداول:

- 3..... جدول (1) تعريفات
- 8..... جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع الطباعة والنشر الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية
- 9..... جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع الطباعة والنشر
- 11..... جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع الطباعة والنشر من الاستهلاك الكلي
- 12..... جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع الطباعة والنشر من الاستهلاك الكلي

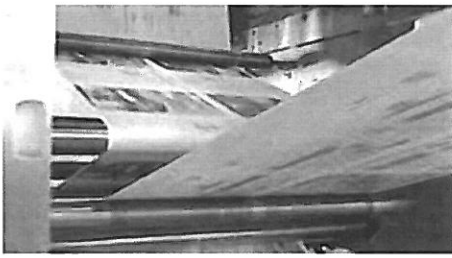
قائمة الأشكال البيانية:

- 10..... الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع الطباعة والنشر
- 13..... الشكل (2) مدخلات قطاع الطباعة والنشر حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي: (الطباعة والنشر)

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاع فرعياً يمثل قطاع الصناعات التحويلية، وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع الطباعة والنشر استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع الطباعة والنشر في الناتج المحلي الإجمالي 0.53%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع الطباعة والنشر في الإنتاج الكلي 0.53%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع الطباعة والنشر 2.64% ضمن القطاعات الصناعية التحويلية.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع الطباعة والنشر في الصادرات الوطنية 0.26%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع الطباعة والنشر في تعويضات العاملين 0.95%.
- كان قطاع الإنشاءات استخداماً لإنتاج قطاع الطباعة والنشر.
- كانت منتجات قطاع صناعة الورق ومنتجاته (المحلي) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع الطباعة والنشر نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.
- كانت منتجات قطاع صناعة الورق ومنتجاته (المستوردة) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع الطباعة والنشر نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.



جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل ورأس المال والسلع والخدمات كمدخلات لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الرواتب والرواتب الإضافية والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل باقي القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم استيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الاستهلاك الأسري ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر ▪ الاستهلاك الحكومي ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ▪ التغير في المخزون ▪ الصادرات

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

مقدمة:

يحتل القطاع الصناعي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة وكذلك الدول النامية التي تسعى للارتقاء باقتصادها إلى مستوى الدول المتقدمة. ولما كان الأردن من الدول النامية، فلا يزال قطاع الصناعة يواجه صعوبات كبيرة على الرغم من تمتع الأردن بإمكانيات تؤهله لتوسيع دور القطاع الصناعي والمتمثلة في الثروات الغنية المتوفرة كالبوتاس، والفوسفات، والصخر الزيتي، وتوفر الأيدي العاملة، إضافة إلى حاجة الأسواق المحلية والعربية للسلع التي يمكن إنتاجها من المواد الأولية المحلية بدلاً من تصديرها بصورة مواد خام وبأسعار زهيدة؛ مما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة تحد من انتشار ظاهري الفقر والبطالة التي تعزز قدرة الاقتصاد الوطني.

يعتبر الاردن من الدول المنافسة في المنطقة؛ لتميزه بالأمن، والاستقرار؛ مما يجعله مركزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية، والمحلية في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة: القطاع الصناعي. والذي يعزز من تميز الأردن في المنطقة: دعم القطاع الصناعي من قبل الحكومة من حيث التشريعات العديدة المنظمة لعمله، إضافة إلى وضع الاستراتيجيات، وخطط العمل، والسياسات الهادفة؛ لتطوير القطاعات الصناعية.

ولإدراك أهمية وضع سياسة صناعية ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع الصناعي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تشكل الصناعات التحويلية في الاقتصاد الأردني غالبية الخارطة القطاعية، حيث تم بناء جداول المدخلات والمخرجات بأساس عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاع فرعياً يمثل قطاع الصناعات التحويلية، وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداةً لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد

القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الإقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات ورسمي السياسات ومعدّي البرامج التنموية، وكذلك إستخدامها من قبل الباحثين والمحليلين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع الطباعة والنشر استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن الصناعات التحويلية والمتمثل نشاطه في نشر الصحف والمجلات والدوريات و الطباعة وأنشطة الخدمات المتصلة بالطباعة.

أهم مؤشرات قطاع الطباعة والنشر:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة القطاعات الصناعية التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 19.93% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع الطباعة والنشر في الناتج المحلي الإجمالي 0.53% محتلاً بذلك المرتبة 39 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي للاقتصاد

بلغ مجموع مساهمة قطاعات الصناعات التحويلية 31.55% من مجموع الانتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع الطباعة والنشر المرتبة 43 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.53%، والمرتبة 18 من أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 1.69%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الصناعات التحويلية

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الانتاج القائم (الانتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع الطباعة والنشر 2.64% ضمن القطاعات الصناعية التحويلية محتلاً المرتبة الرابع عشر.

المساهمة في الصادرات الوطنية

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 51.41% للصناعات التحويلية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً و48.59% لباقي القطاعات الاقتصادية.

احتل قطاع الطباعة والنشر المرتبة 45 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.26%، واحتل المرتبة 28 من أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.50%.

المساهمة في تعويضات العاملين

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 16.17% للصناعات التحويلية و83.83% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع الطباعة والنشر المرتبة 20 من مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.95%، واحتل المرتبة 4 من أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة بلغت 5.86%.

جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع الطباعة والنشر الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81
الناتج المحلي الإجمالي	39
الإنتاج الكلي	43
الصادرات الوطنية	45
تعويضات العاملين	20

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات



جدول (3): أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع الطباعة والنشر:

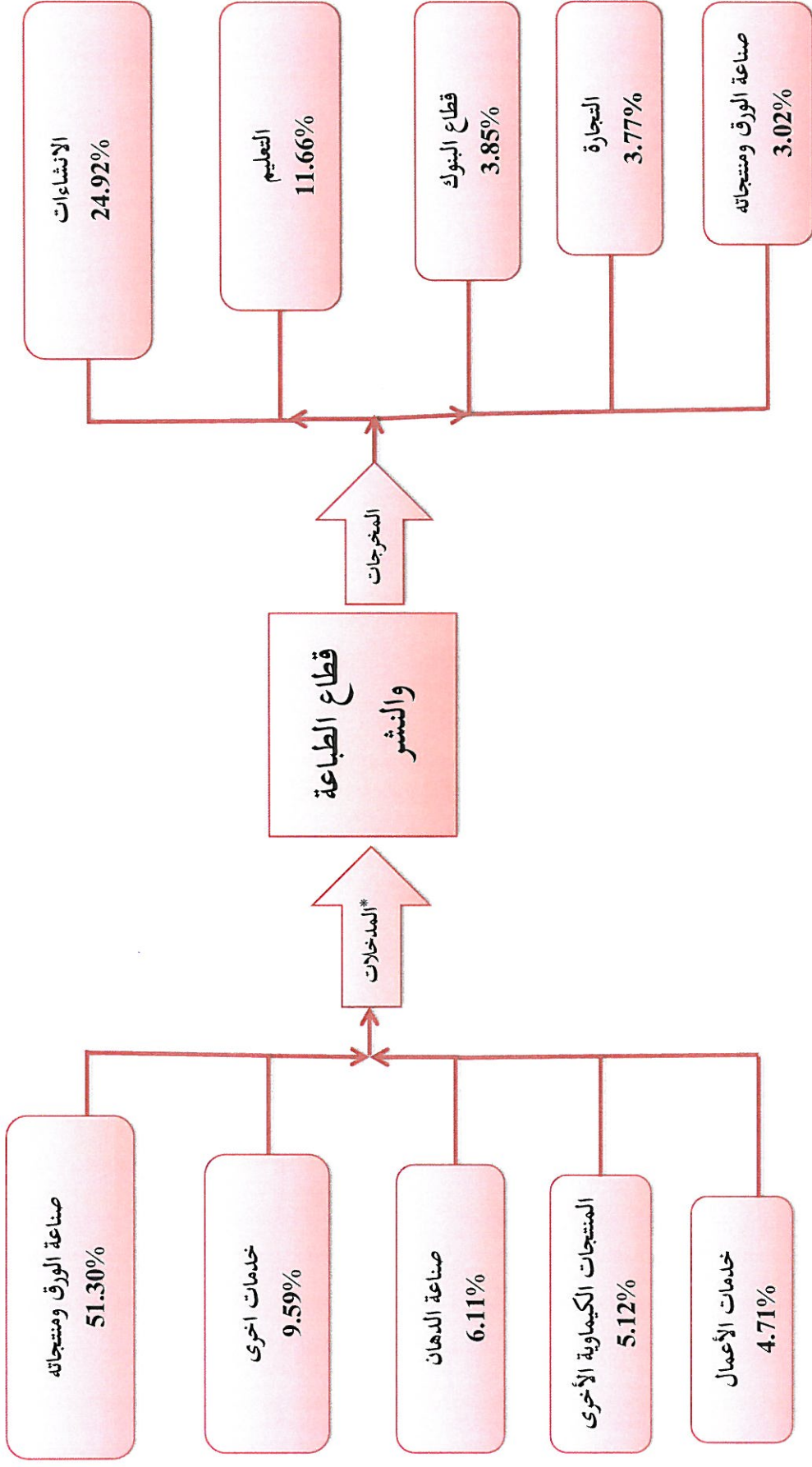
الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	الانشاءات	24.92
2	التعليم	11.66
3	قطاع البنوك	3.85
4	التجارة	3.77
5	صناعة الورق ومنتجاته	3.02
6	النقل الجوي	2.43
7	خدمات الاعمال	2.22
8	خدمات الاتصالات	1.65
9	الخدمات الصحية	1.28
10	خدمات مالية اخرى	0.76
	مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط	62.97
	مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي	37.03
	مجموع الإنتاج الكلي	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع الطباعة والنشر. وتبين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع الطباعة والنشر، حيث احتل قطاع الانشاءات المرتبة الأولى؛ لأنه أكثر استخداماً لإنتاج قطاع الطباعة والنشر بنسبة 24.92%، وجاء قطاع التعليم في المرتبة الثانية بنسبة 11.66% و قطاع البنوك في المرتبة الثالثة بنسبة 3.85%، أما قطاع خدمات مالية اخرى جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 0.76%.

ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع الطباعة والنشر ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 62.97% ومكونات الطلب النهائي بنسبة 37.03%.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع الطباعة والنشر



*المدخلات: تمثل نسب الاستهلاك الكلي (المحلي والمستورد).

دائرة الإحصاءات العامة 2011

جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع الطباعة والنشر من الاستهلاك الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	صناعة الورق ومنتجاته	20.24
2	خدمات اخرى	9.59
3	صناعة الدهان	4.82
4	خدمات الاعمال	4.71
5	التجارة	3.82
6	النقل البري	2.87
7	العقارات	2.50
8	خدمات الاتصالات	1.55
9	قطاع البنوك	1.54
10	الكهرباء	1.43
	مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع	59.76
	مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع	40.24
	مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء كان ذاتيا (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم انتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع الطباعة والنشر. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع صناعة الورق ومنتجاته المرتبة الأولى بين القطاعات التي يستهلك قطاع الطباعة والنشر مخرجاتها بنسبة بنسبة 20.24%، في حين جاء قطاع خدمات اخرى في المرتبة الثانية بنسبة 9.59%. وفي المقابل، جاء قطاع الكهرباء في المرتبة العاشرة بنسبة 1.43%.

جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع الطباعة والنشر من الاستهلاك الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	صناعة الورق ومنتجاته	31.06
2	المنتجات الكيماوية الاخرى	3.96
3	الآلات الهندسية	2.82
4	صناعة الدهون	1.29
5	المنتجات البلاستيكية	0.43
6	المنتجات النفطية المكررة	0.14
7	الكهرباء	0.11
8	الطباعة والنشر	0.11
9	صناعة الالمنيوم	0.09
10	المنتجات الجلدية	0.06
	مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع	40.24
	مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع	59.76
	مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم انتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع الطباعة والنشر. وقد احتلت صناعة الورق ومنتجاته المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل قطاع الطباعة والنشر بنسبة 31.06%، وقطاع المنتجات الكيماوية الاخرى المرتبة الثانية بنسبة 3.96%. وفي المقابل، جاء قطاع المنتجات الجلدية في المرتبة العاشرة بنسبة 0.06%.

الشكل (2) مدخلات قطاع الطباعة والنشر حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

